

دليل بيانات دبي

# النظرة عامة

الإصدار 1.4 (ديسمبر 2020)



دبي الذكية  
SMART DUBAI

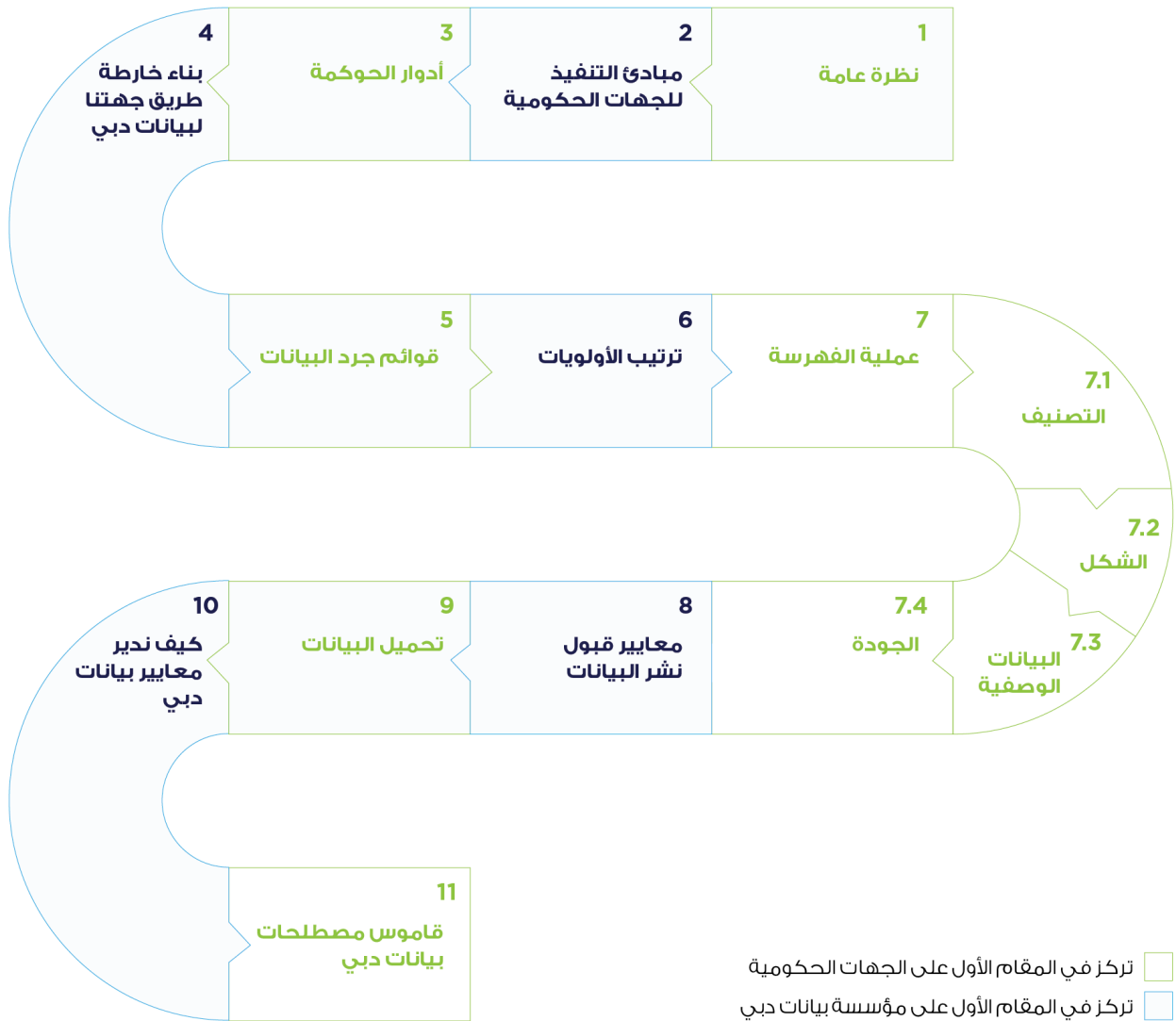
# المحتويات

3	الملخص
4	1. المقدمة
4	2. الخلفية
6	3. التعاريف
7	4. النموذج التشغيلي لبيانات دبي
7	5. الأدوار والمسؤوليات
11	6. الوحدات التفصيلية لدليل بيانات دبي

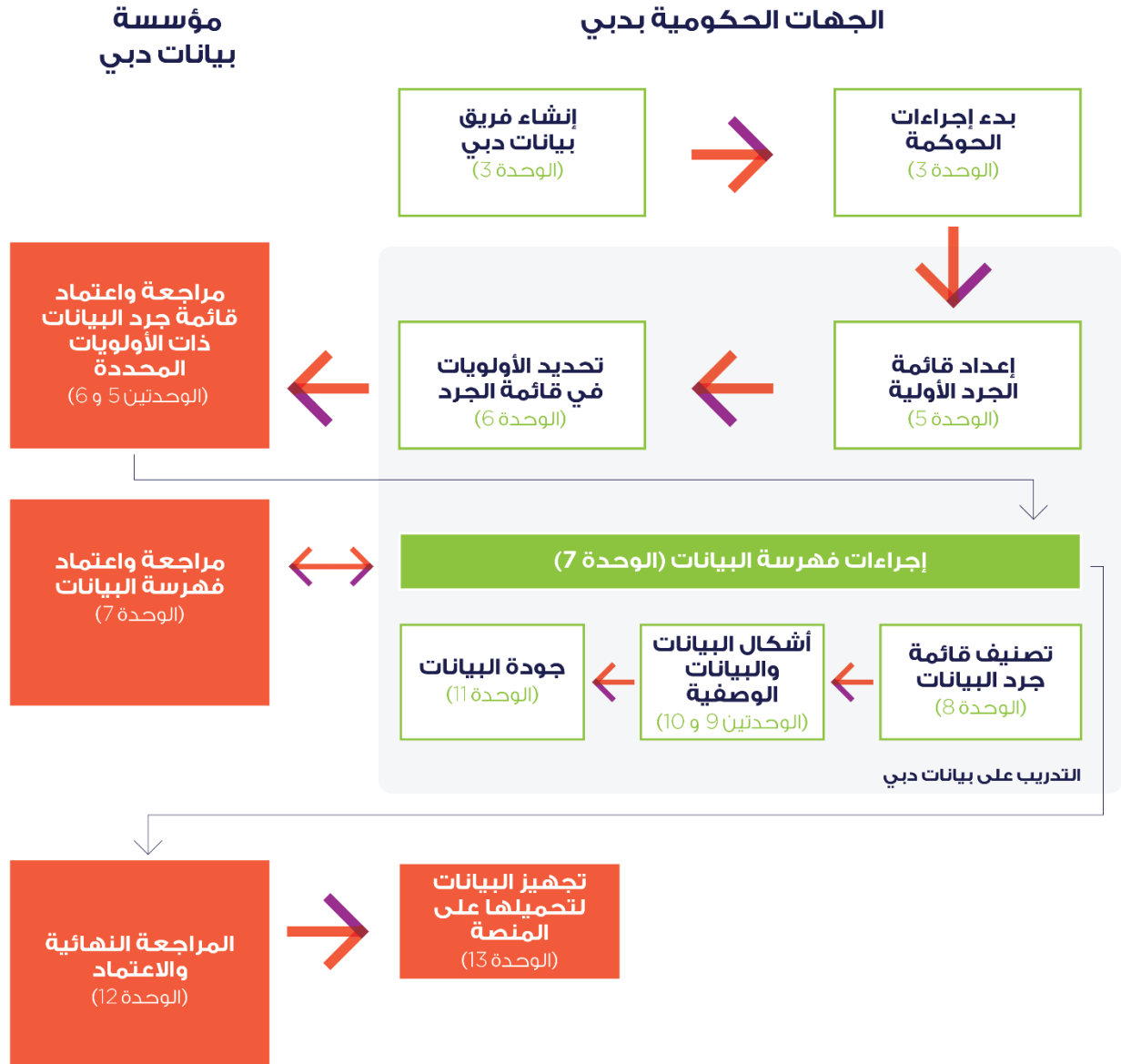
# الملخص

هذه الوثيقة هي عبارة عن نظرة عامة لدليل بيانات دبي – الذي يضم مجموعة من المعايير النموذجية الموحدة وأفضل الممارسات التي تصف كيفية قيام الجهات الحكومية بإدارة بياناتها وفقاً لقانون بيانات دبي.

يشتمل الجدول أدناه على خمسة عشر وحدة من دليل بيانات دبي، بترتيبها الذي ستستخدمه كل جهة حكومية أثناء بدء وتنفيذ برنامج بيانات دبي. انقر على كل مربع للذهاب مباشرة إلى تلك الوحدة، أو يمكنك الاطلاع على المزيد في هذه الوحدة الشاملة.



يوضح الشكل أدناه سير عملية إتاحة ومشاركة البيانات على منصة دبي بالس، ويشير إلى الوحدات ذات الصلة من دليل بيانات دبي.



## المقدمة

يشتمل دليل بيانات دبي على التوجيهات التي يتعين على الجهات الحكومية في دبي اتباعها عند تطبيق نهج إدارة البيانات بموجب قانون بيانات دبي. وقد نشرت مؤسسة بيانات دبي هذا الدليل بموجب الصلاحيات التي خولتها لها المادة 6 من قانون بيانات دبي، ويتعين على الجهات الحكومية الالتزام بهذا الدليل وفقاً للمادة 11 من القانون.

وقد نُشر هذا الإصدار الثالث من دليل بيانات دبي في أكتوبر 2016، ويأتي عقب الإصدار الأول للدليل في أكتوبر 2015 والإصدار الثاني في يونيو 2016، ويتميز هذا الإصدار الأخير بكونه:

- يعكس ملاحظات الجهات الحكومية التي تستند إلى تجربتها في تنفيذ الإصدارات السابقة من الدليل.
- أكثر شمولية ومتاح على شبكة الانترنت، فضلاً عن احتوائه على وحدات نمطية.

وتمثل هذه الوحدة في حد ذاتها نظرة عامة حول الدليل، حيث تضم مقدمة ودليل توجيهي لمجموعة كاملة من الوحدات المترابطة التي تشمل الدليل ككل. ويشار إلى كل وحدة نمطية في [نص مسطر باللون الأزرق](#)، مع ارتباط تشعبي بالنص ذي الصلة لتلك الوحدة.

وسيخضع الدليل للمراجعة المنتظمة باعتبار أنه يضم مجموعة حيوية ومتطورة من التوجيهات التي سيتم تحديثها بشكل متكرر مع الجهات الحكومية في دبي لتعكس تجربتها في استخدامها. يشتمل قسم [كيف ندير معايير بيانات دبي](#) على وصف مفصل لعملية تحديث الدليل.

يتألف الجمهور الأساسي لدليل بيانات دبي من كبار قادة البيانات وإداري البيانات ومتعهدي البيانات وأخصائيو البيانات وخبراء البيانات في الجهات الحكومية.

تشمل وحدة النظرة العامة لدليل بيانات دبي الأقسام التالية:

- **القسم 2** الذي يوضح [خلفية](#) بيانات دبي
- **القسم 3** الذي يحدد [التعاريف](#) الأساسية المستخدمة في الدليل
- **القسم 4** الذي يضم [لمحة عامة عن النموذج التشغيلي الجديد لبيانات دبي](#)، والذي يعد ضروري لإنفاذ قانون بيانات دبي، وتدعمه كذلك المعايير الواردة في دليل بيانات دبي
- **القسم 5** والذي يلخص [أدوار ومسؤوليات](#) الجهات الحكومية ومؤسسة بيانات دبي في تقديم هذا النموذج التشغيلي الجديد.
- **القسم 6** يشتمل على مجموعة مفصلة من معايير بيانات دبي التي تشكل معاً [مجموعة كاملة من وحدات دليل بيانات دبي](#)، كما يقدم كيفية ووقت استخدام كل وحدة.

## الخلفية

### 2.1 السياق

شرعت حكومة إمارة دبي ("حكومة دبي") في تنفيذ برنامج يهدف إلى تحويل دبي إلى مدينة ذكية لتكون المدينة الأسعد في العالم. تركز رؤية دبي على التدفق الحر للمعلومات، وستكون البيانات والمعلومات هي "العملة الجديدة" التي سيتبادل المواطنون والمقيمون والشركات والجهات الحكومية بدبي القيمة من خلالها ويتطورون طرقاً جديدة ومبتكرة للعيش والتعلم والقيام بالأعمال التجارية في ظل ثقافة تقوم على تبادل البيانات.

ومن هذا المنطلق، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في 17 أكتوبر 2015، [القانون رقم \(26\) لسنة 2015 بشأن تنظيم نشر وتبادل البيانات في إمارة دبي](#) (يشار إليها فيما يلي باسم "قانون بيانات دبي"). يضع هذا القانون إطاراً جديداً لضمان أن جميع البيانات الحكومية ستكون إما متاحة للجمهور أو ستتم مشاركتها كأصل جماعي عبر حكومة دبي - وسيتمكن هذا القانون مؤسسة بيانات دبي من دعم الجهات الحكومية في الامتثال للقانون من خلال نشر المعايير في دليل بيانات دبي.

### 2.2 تطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات لتنفيذ قانون بيانات دبي

تم تطوير هذا الدليل في ضوء المعايير الدولية ذات الصلة وأفضل الممارسات، والتي شملت بوجه خاص:

- المعايير الدولية المفتوحة لحكومة البيانات والتحول الخدمي القائم على البيانات: يعتمد الدليل بوجه خاص على نهج أفضل الممارسات في مجال حوكمة البيانات والعمليات التجارية وتحقيق المنافع حسبما هو متضمن في المعيار العالمي المفتوح "الإطار الحكومي التحويلي"، وفي نسخة المدينة الذكية المصممة خصيصاً لهذا الإطار الذي تم نشره من قبل معهد المعايير البريطانية، ومن المقرر الآن اعتمادها كمعيار من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO).<sup>1</sup>
- المعايير الدولية المفتوحة لقابلية التشغيل البيئي للبيانات والبيانات الوصفية: يعتمد الدليل، من منظور أكثر تقنية، على:
  - توجيهات حول كيفية استخدام المعايير المفتوحة لدعم قابلية التشغيل البيئي للبيانات، حسبما هي واردة في الإطار الأوروبي لقابلية التشغيل البيئي<sup>2</sup>
  - المعايير المفتوحة ذات الصلة، بما في ذلك المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) ورابطة الشبكة العالمية (W3C)
- دراسة حالات تطبيق أفضل الممارسات الدولية: استرشد الدليل، على وجه الخصوص، بتوجيهات مماثلة نشرتها:

<sup>1</sup> يعتبر هذا المعيار الذي نشره اتحاد المعايير الدولية المفتوحة "أواسيس" بمثابة عملية موجهة لإحداث تغيير غير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام، على نحو يجعل احتياجات المواطنين والأعمال التجارية في صميم هذه العملية ويحقق آثاراً كبيرة ومُحدثة للتحويل في كفاءة الحكومة وفعاليتها. للاطلاع على المراجع يرجى الرجوع إلى [الإصدار 2 من المعيار](#) المنشور في عام 2014.

<sup>2</sup> وثيقة المواصفات المتاحة للجمهور رقم 181: إطار المدينة الذكية - دليل وضع استراتيجيات المدن والمجتمعات الذكية. نشر من قبل معهد المعايير البريطانية في عام 2014، ويطبق إطار "أواسيس" للحكومات التحولية على الظروف الخاصة للمدينة. في سبتمبر 2015، صوتت منظمة المعايير الدولية لوضع معيار جديد للمدينة الذكية العالمية استناداً إلى وثيقة المواصفات المتاحة للجمهور رقم 181.

<sup>3</sup> [الإطار الأوروبي لقابلية التشغيل البيئي للخدمة العامة الأوروبية](#)

- الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة، بما في ذلك توجيهات البيت الأبيض حول البيانات المفتوحة<sup>٤</sup> والنموذج الوطني لتبادل المعلومات<sup>٥</sup>
- مدينة نيويورك<sup>٦</sup>
- حكومة المملكة المتحدة<sup>٧</sup>

نود أن نعرب عن خالص امتناننا لهذه المصادر. وعلى الرغم من أن هذه المصادر كانت بمثابة نقطة الانطلاق الرئيسية، إلا أن الدليل قد صُمم خصيصاً ليلائم النطاق الطموح لاستراتيجية بيانات دبي، لا سيما وأنه:

- لا يتعامل مع نشر البيانات المفتوحة وحسب بل يشمل أيضاً تبادل البيانات بين الجهات الحكومية.
- يهدف إلى تسهيل مشاركة القطاع الخاص منذ البداية في إتاحة بياناته الخاصة بدلاً من التركيز أساساً على البيانات الحكومية.

### 2.3 الامتثال لنظام أمن معلومات حكومة دبي

تم إعداد دليل بيانات دبي بالتشاور مع مركز دبي للأمن الإلكتروني لضمان توافق الدليل مع نظام أمن المعلومات في دبي. تهدف أنظمة أمن المعلومات إلى تقليل المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات والحفاظ على المستوى المناسب من السرية والنزاهة وتوافر الأصول المعلوماتية التي تديرها الجهات الحكومية في دبي. ويجب على الجهات الحكومية في دبي أن تتأكد من امتثالها لنظام أمن المعلومات عند اتباعها إجراءات إتاحة ومشاركة بيانات دبي المنصوص عليها في دليل بيانات دبي.

<sup>4</sup> <https://project-open-data.cio.gov>

<sup>5</sup> <https://www.niem.gov>

<sup>6</sup> سياسة البيانات المفتوحة والمعايير التقنية في مدينة نيويورك

<sup>7</sup> فصل البيانات المفتوحة من دليل الخدمات الحكومية في المملكة المتحدة، والبنية التحتية الوطنية للمعلومات

## التعاريف

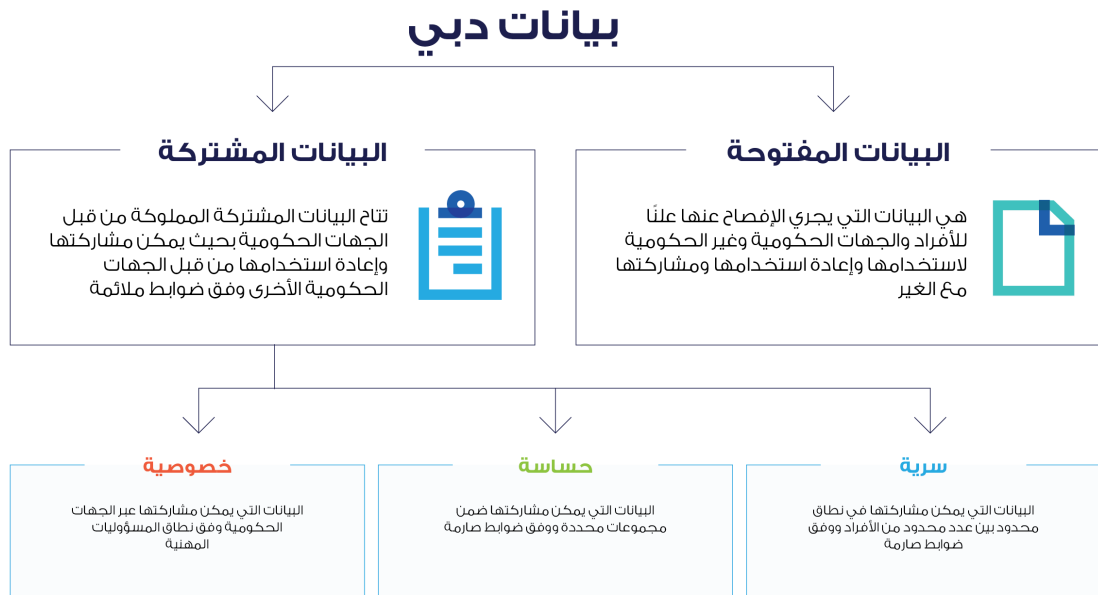
يضم **قاموس مصطلحات دليل بيانات دبي** كافة المصطلحات المستخدمة في هذا الدليل، بما في ذلك مصدر التعاريف المستخدمة. وفيما يلي بعض المصطلحات الأساسية ذات الأهمية الخاصة في فهم الدليل:

- **بيانات دبي:** أي بيانات تتعلق بأي جانب من جوانب الحكومة والاقتصاد والثقافة والحياة داخل إمارة دبي
  - **إطار تصنيف البيانات:** الإطار الذي وضعته مؤسسة دبي للبيانات وفق متطلبات المادة ٧ من قانون بيانات دبي لاستخدامه في أغراض مزودي البيانات والجهة القائمة على تصنيف بيانات دبي باعتبارها بيانات مشتركة أو مفتوحة. تشتمل وحدة **التصنيف** من دليل بيانات دبي على وصف مفصل للإصدار الحالي من هذا الإطار.
  - **البيانات المفتوحة:** البيانات التي تقدمها الجهات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص للأفراد، لتكون متاحة بحرية أو بأدنى حد من القيود، ويتم استخدامها أو تبادلها مع الغير.
  - **البيانات المشتركة:** تعني البيانات التي لا ينطبق عليها وصف البيانات المفتوحة تحت إطار تصنيف البيانات. ويجب إتاحة البيانات المشتركة المملوكة من قبل الجهات الحكومية بحيث يمكن مشاركتها وإعادة استخدامها من قبل الجهات الحكومية الأخرى، مع وجود ضوابط ملائمة تعتمد على ما إذا كانت هذه البيانات قد صنفت بعد ذلك على أنها خصوصية أو حساسة أو سرية.
- يعرّف قانون بيانات دبي "البيانات" بأنها "مجموعة من المعلومات المنظمة أو غير المنظمة أو الحقائق أو المفاهيم أو التعليمات أو الملاحظات أو القياسات التي يتم إنتاجها في شكل أرقام أو أبجديات أو رموز أو صور أو أي شكل آخر، أو التي يجري معالجتها من قبل مزودي البيانات". ويغطي هذا التعريف الكثير من المحتوى الذي يمكن للجهات الحكومية جمعه وإدارته وتخزينه.
- ينصبّ التركيز الأولي لمبادرة بيانات دبي لنشر ومشاركة البيانات على منصة دبي بالس حول البيانات المنظمة (مثل البيانات المدرجة في جدول بيانات أو قاعدة بيانات أو خريطة جغرافية مكانية). لذا، فإن وحدات دليل بيانات دبي تقتصر على التوجيهات والمعايير المتعلقة بالبيانات المنظمة. قد تكون هناك حاجة إلى إضافة المزيد من الوحدات في المستقبل للمساعدة في إدارة نشر البيانات الأخرى مثل أشرطة الفيديو، والنصوص، والرسوم البيانية الخ.



يوضح الشكل 1 أدناه العلاقات بين مختلف فئات بيانات دبي.

الشكل 1: تصنيفات بيانات دبي



## النموذج التشغيلي لبيانات دبي

في الماضي – وكما هو الحال في أي مدينة أخرى حول العالم – لم تكن البيانات في دبي تدار كأصول استراتيجية للمدينة بحد ذاتها، لكنها:

- نشأت "كفكرة ثانوية" وبطريقة غير مخطط لها وكانت في الغالب ناتجة عن أنشطة كل جهة
- كانت حبيسة داخل الجهات، ما تسبب في الحد من إمكانات التعاون والابتكار مع أصحاب المصلحة والجهات الخارجية.

هذا النموذج التشغيلي التقليدي يجعل من دمج الخدمات وتوجيهها نحو احتياجات المدينة أمراً بالغ الصعوبة، ويحد من القدرة على دفع التغيير على مستوى المدينة بالسرعة اللازمة، وهو أيضاً نموذج سيصبح غير قابل للاستمرار على نحو متزايد في المستقبل مع تبني دبي لنموذج "إنترنت الأشياء". وبما أن المباني والطرق والأماكن ومجموعة كبيرة من الأشياء والأجهزة قد أصبحت ذكية ومتصلة بالإنترنت، فإن عدد مصادر بيانات دبي سوف يتضاعف بصورة هائلة، ما يشير احتمال عدم الكفاءة والازدواجية والافتقار إلى "تركيز الخدمات على المواطن" إذا لم تدر البيانات بشكل فعال.

لذا فإن دبي بحاجة إلى وضع نموذج تشغيلي مختلف جذرياً ومصمم خصيصاً لبياناتها. وفي ضوء "نموذج التشغيل التحولي للمدن الذكية" والذي أوصت به المعايير الدولية ذات الصلة<sup>8</sup>، فمن المقرر أن يستند النموذج التشغيلي لبيانات دبي على:

- **أطر واضحة للحكومة لضمان إدارة المعلومات كأصل من الأصول**، مع وجود معايير واضحة للمساءلة للحفاظ على مجموعات البيانات واستغلالها، فضلاً عن توفير الدعم لهذه الأطر من خلال قواعد واضحة قائمة على المبادئ لتعزيز إعادة الاستخدام والابتكار مع مجموعات البيانات.
- **استخدام معايير مفتوحة** لضمان سهولة الاستفادة من مجموعات البيانات من قبل الآخرين داخل حكومة دبي وخارجها عند الحاجة.
- **تعزيز تنمية "سوق المعلومات" المزدهر في دبي**، بهدف تمكين الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص والقطاع التطوعي ومنظمات المجتمع والمواطنين الأفراد من استخدام بيانات دبي لخلق أنماط جديدة ذات قيمة اقتصادية واجتماعية.

## الأدوار والمسؤوليات

### 5.1 نظرة عامة

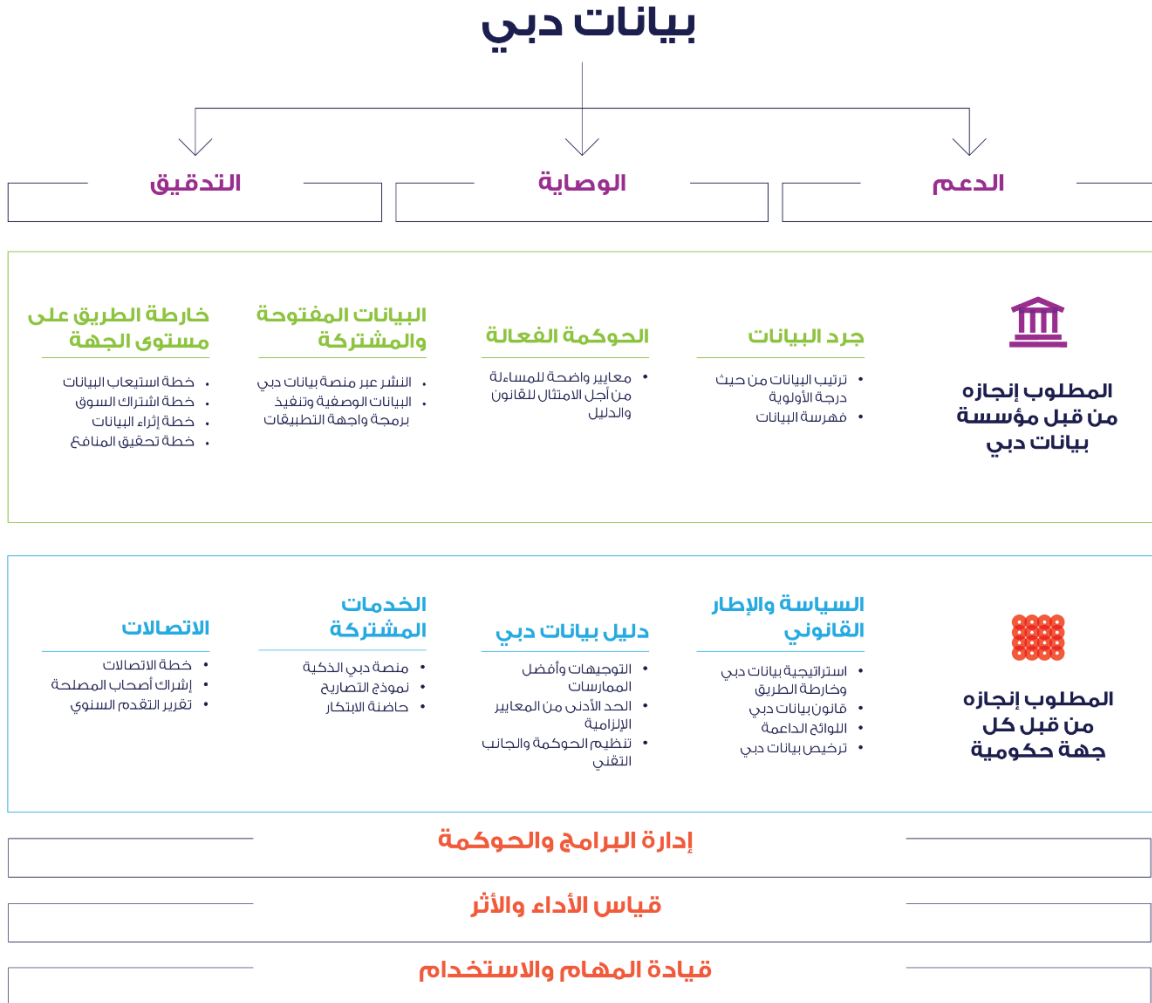
تتطلب مبادرة بيانات دبي تضافر جهود كل من مؤسسة بيانات دبي والجهات الحكومية. وكما هو موضح في الشكل 2 أدناه، تستند أساليب العمل المشترك على **الإشراف والدعم والمراجعة**:

- لن تحتفظ الجهات الحكومية بملكية بياناتها، حيث ستحتفظ حكومة دبي بملكية بيانات الحكومة بشكل حصري، وسيتم إخضاع الجهات الحكومية للمساءلة من أجل توفير **الإشراف** الفعال على بياناتها نيابة عن مجتمع دبي ككل. وتماشياً مع **قانون بيانات دبي**، يتطلب ذلك من الجهات الحكومية:
  - أن تكون مسؤولة عن تطبيق المعايير الإلزامية التي أقرها دليل بيانات دبي على مجموعات البيانات الخاصة بها، ونشر وتقديم تقارير عن خططها التفصيلية بشأن التنفيذ التدريجي لمعايير أفضل الممارسات الموصى بها بمرور الوقت.
  - تسهيل وتشجيع استغلال بياناتها من قبل المستخدمين الآخرين.
- ولأداء دورها الإشرافي، سيتم مساعدة الجهات الحكومية من قبل مؤسسة بيانات دبي المكلفة بتنفيذ وظيفتين:
  - **تقديم الدعم** للجهات الحكومية عند تنفيذ مبادرة بيانات دبي، من خلال توفير التوجيهات العملية والمعايير وأفضل الممارسات والخدمات المشتركة
  - **مراجعة أداء الجهات الحكومية**؛ أي توثيق ونشر جميع سياسات وإجراءات الدعم الضرورية لتنفيذ **قانون بيانات دبي**، ومن ثم العمل على ضمان الامتثال واتخاذ القرارات الفعالة وتسوية النزاعات بالسرعة اللازمة.

ويوضح الشكل 2 أيضاً الكيفية التي ستمكن الجهات الحكومية ومؤسسة بيانات دبي من تحقيق نتائج هامة من أجل تسهيل هذه العملية.

8 انظر القسم 2.3 والخاصة بشأن الإطار الحكومي التحولي لمنظمة أواسيس وإطار المدن الذكية الصادر عن المعهد البريطاني للمعايير

الشكل 2: مسؤوليات بيانات دبي



تشتمل الفقرتين 5.2 و5.3 أدناه على مزيد من التفاصيل عن مسؤوليات مؤسسة بيانات دبي والجهات الحكومية.

## 5.2 مسؤوليات مؤسسة بيانات دبي

مؤسسة بيانات دبي هي الجهة المختصة بتنفيذ الاستراتيجية وخارطة طريق بيانات دبي. يترأس مؤسسة بيانات دبي المدير التنفيذي الذي هو في الواقع المدير التنفيذي للبيانات في إمارة دبي.

وتعد مؤسسة بيانات دبي الجهة المعنية التي ستقود استخدام المعايير المفتوحة من قبل الجهات الحكومية، وتطوير وتحديث التشريعات والإشراف على تطبيق السياسات والإجراءات، وستكون "كأداة تمكين" تعمل على تزويد الجهات الحكومية بإجراءات تطبيق أفضل الممارسات (استناداً إلى النماذج الدولية ودراسات الحالة) والدعم والأدوات اللازمة لتنفيذ مبادرة بيانات دبي.

وتضطلع مؤسسة بيانات دبي بمسؤولية تنفيذ المهام الرئيسية التالية:

### السياسة والإطار القانوني

- الإشراف على تطبيق المبادئ المنصوص عليها في قانون بيانات دبي
- تولي القيادة وإدارة البرامج للاستراتيجية الشاملة وخارطة طريق بيانات دبي، والتأكد من قيام الجهات الحكومية بمواءمة خططها التنفيذية الفردية مع مراحل تنفيذ خارطة الطريق المرتبطة بها
- تطوير نظام الترخيص لبيانات دبي، ونشر وترويج التراخيص الموحدة التي يتعين فتح البيانات ومشاركتها وفقاً لها
- تطوير وتطبيق إطار لتصنيف البيانات وتحديد العمليات الداعمة لتنفيذه
- وضع سياسات لحماية خصوصية الأفراد وسرية أعمال الجهات الخاصة
- إدارة لوائح التنفيذ وضمان الالتزام بالإطار القانوني من قبل جميع الأطراف
- إدارة أنشطة التقييم والامتثال لضمان إنفاذ القانون واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيال انتهاك الخصوصية / ومطالبات انتهاك السرية وتسوية المنازعات التي تنشأ في كافة الجهات الحكومية

### دليل بيانات دبي

- تطوير كافة السياسات والمعايير الجديدة المطلوبة للجهات الحكومية، بالإضافة إلى الدعم والتوجيه اللازمين. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، السياسات والمعايير المتعلقة بـ:
  - تصنيف البيانات والإفصاح عنها وتبادلها وإتاحتها
  - نشر بيانات دبي واستخدامها
  - المعايير الفنية التي تنظم تبادل البيانات ونشرها
  - معايير تحديد أولويات تبادل البيانات ونشرها.

## الاتصالات والإشراك والإبلاغ

- إدارة استراتيجية الاتصالات وحملات التوعية، والتخطيط لإشراك أصحاب المصلحة والعمليات
- تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في خارطة طريق بيانات دبي، بما في ذلك قياس مدى اتساع وثرأء توفير البيانات من قبل كل جهة حكومية

## الخدمات المشتركة

- دعم فريق منصة دبي بالس في توفير منصة خدمات مشتركة لنشر البيانات المفتوحة وتبادل البيانات
- إدارة عملية تحسين مستمر للمنصة مبنية على احتياجات المستخدم، وتطوير أدوات وخدمات أكثر ثراء على المنصة لتسهيل بحث البيانات واستكشافها واستغلالها من قبل المستخدمين
- إنشاء نموذج ثقة يركز على المستخدم لدعم البيانات المفتوحة والمشاركة على المنصة (تمكين المواطنين من رؤية بياناتهم الشخصية وإدارة علاقات الخصوصية الخاصة بهم مع دبي، وبناء علاقات الثقة المتبادلة والقوية بين مزودي البيانات)
- احتضان مبادرات الابتكار التي تركز على بيانات المدينة: قيادة جهود المدينة في مجال علم البيانات، واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة، وإدارة البنية التحتية للبيانات الذكية.

## 5.3 مسؤوليات الجهات

لدى الجهات الحكومية أربعة مخرجات رئيسية مطلوبة لتسهيل امتثالها لأنظمة ولوائح بيانات دبي. ويتوفر أدناه ملخص لهذه المخرجات، كما يضم هذا الدليل توجيهات تفصيلية حول كيفية تحقيق هذه المخرجات.

### جرد البيانات

- تتمثل الخطوة الأساسية الأولى نحو تمكين الإدارة الفعالة للبيانات في قيام كل جهة حكومية بإنشاء قائمة لجرد البيانات بحيث على سائر مجموعات البيانات الخاصة بها.
- وحدة دليل بيانات دبي التي تغطي [جرد البيانات](#) على توجيهات حول محتوى الجرد، والخطوات المطلوبة لإنجازه.

### الحوكمة الفعالة

- تحتاج الجهات إلى وضع معايير داخلية للمساءلة وإجراءات واضحة للحوكمة من أجل الوفاء بمسؤولياتها حول بيانات دبي.
- لا يتعين أن تكون هذه المعايير والإجراءات متطابقة، بل ينبغي أن تعكس احتياجات العمل لكل جهة حكومية.
- ومع ذلك، يجب على الجهات الحكومية:
  - استحداث الأدوار الأربعة المنصوص عليها في وحدة دليل بيانات دبي والتي تغطي أدوار وعمليات الحوكمة: قائد للبيانات، إداري البيانات، متعهد بيانات وأخصائي بيانات للاضطلاع بالمسؤولية عن كل مجموعة بيانات مسجلة في جرد البيانات.
  - تضمين [مبادئ التنفيذ للجهات الحكومية](#) بالطريقة التي تعمل بها الجهة الحكومية.

## تحديد الأولويات وفهرسة ونشر البيانات المفتوحة والمشاركة

- يجب على الجهات الحكومية أن تحدد أولوية البيانات المسجلة على قوائم **جرد بياناتها**، وذلك باستخدام المعايير والعمليات المبينة في وحدة دليل بيانات دبي والتي تتناول **تحديد الأولويات**.
- بالنسبة لمجموعات البيانات **ذات الأولوية**، يجب على الجهات الحكومية اتباع إجراءات **عملية الفهرسة** للتأكد من تصنيف بياناتها بصورة صحيحة وعلى نحو ما نص عليه قانون بيانات دبي، مع إجراء فهرسة إضافية لتسهيل اكتشاف البيانات وإعادة استخدامها. ومن الوحدات الرئيسية الأخرى لدليل بيانات دبي التي تدعم تنفيذ هذه العملية: **التصنيف، شكل البيانات، والبيانات الوصفية، وجودة البيانات**.

### خارطة طريق بيانات دبي المصممة على مستوى الجهة الحكومية الواحدة

بحسب ما جاء في المعايير الدولية الرئيسية لأفضل الممارسات، فإن الانتقال نحو إدارة فعالة لمجموعات البيانات على مستوى المدينة سيجري من خلال عملية تدريجية تنفذ على مر الوقت، وليس مجرد تغيير لمرة واحدة<sup>٩</sup>. لذا، فإن إدخال نموذج تشغيلي جديد لبيانات دبي كما هو مبين في القسم ٤ لن يتم بين عشية وضحاها. ولذلك، يتعين على الجهات الحكومية وضع خارطة طريق متدرجة ومرتبطة حسب الأولويات وتركز في المقام الأول على المستخدمين من أجل فتح وتبادل بياناتها:

- يجب على كل جهة نشر خارطة طريق توضح كيفية:
  - نشر بيانات أولية ومشاركة وذات أولوية عالية من خلال منصة دبي بالس
  - توسيع وتعميق بياناتها المفتوحة والبيانات المشتركة المقيدة
  - ضمان الصيانة والتحديث المنتظمين ومراقبة الجودة للبيانات المفتوحة والمشاركة للجهة الحكومية
  - تضمين **المبادئ التنفيذية لبيانات دبي** في المشتريات وتطبيقات التكنولوجيا الجديدة
  - توفير إدارة استباقية والنهوض بفوائد ومزايا البيانات للمستخدمين النهائيين على المدى الطويل
  - تشجيع تطوير الخدمات والمنتجات الجديدة من قبل القطاعين العام والخاص لخلق أشكال جديدة من القيمة الاجتماعية والاقتصادية من خلال بيانات الجهة الحكومية
  - قياس أثر بياناتها على الاقتصاد والمجتمع في دبي.
- قسم **بناء خارطة طريق جهتنا لبيانات دبي** المزيد من التوجيهات حول الإجراءات الواجب اتباعها في تطوير ونشر خرائط الطريق هذه.

٩ انظر القسم 2.3 والخاصة بشأن الإطار الحكومي التحولي لمنظمة أواسيس وإطار المدن الذكية الصادر عن المعهد البريطاني للمعايير

## الوحدات النمطية التفصيلية لدليل بيانات دبي

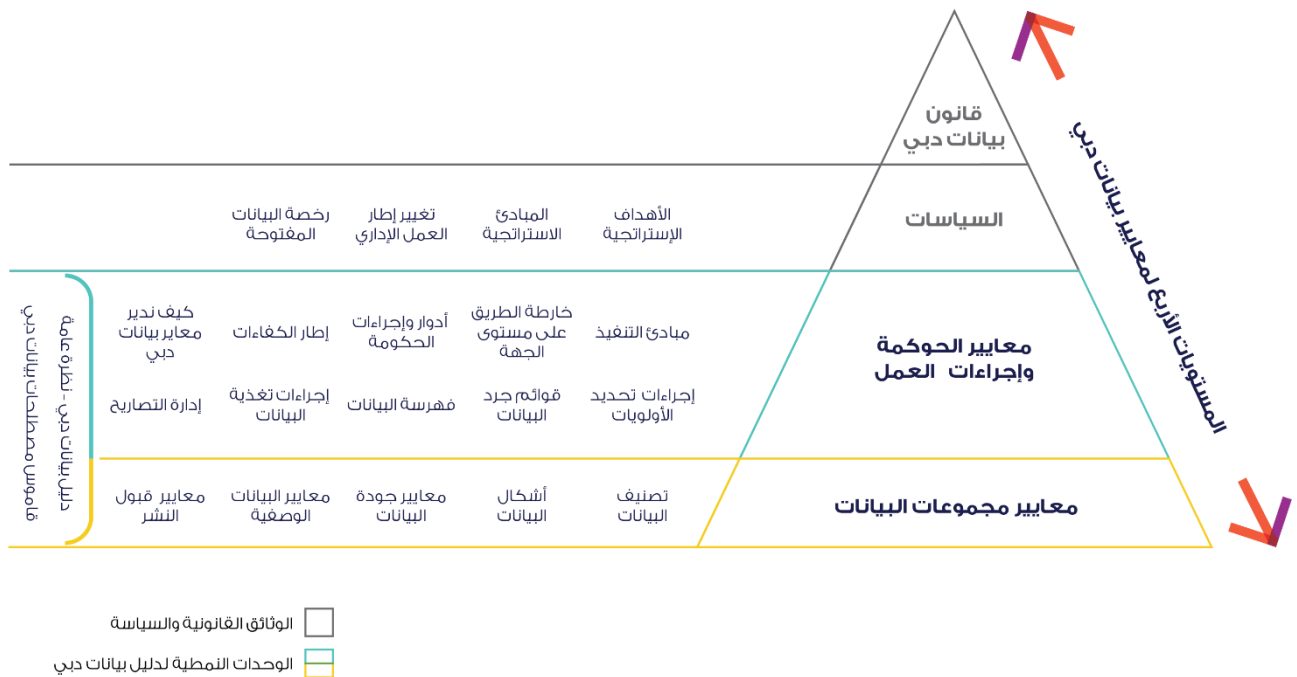
يتألف دليل بيانات دبي من:

- وثيقة النظرة العامة هذه

- مجموعة معايير بيانات دبي، وهي وثائق تشكل وحدات مترابطة من الدليل.

ويوضح الرسم البياني أدناه المجموعة الكاملة لمعايير بيانات دبي، وعلى رأسها قانون بيانات دبي، والذي يضع الأساس القانوني لجميع الأعمال المتعلقة ببيانات دبي، ويتيح لمؤسسة بيانات دبي إصدار سياسات ولوائح وتوجيهات أكثر تفصيلاً لتشكل معاً دليل بيانات دبي.

الشكل 3: معايير بيانات دبي



ويحظى قانون بيانات دبي بالدعم من خلال مجموعة واضحة من السياسات المنشورة بالفعل، والتي تحدد **الأهداف الاستراتيجية** و **المبادئ الاستراتيجية** التي تقود دفة العمل لإنجاز بيانات دبي.

ويقدم دليل بيانات دبي تنفيذ قانون بيانات دبي ولائحة السياسات الخاصة بتصنيف ونشر وتبادل وحماية البيانات في إمارة دبي من خلال مجموعة من الوحدات التي:

- توصي بأفضل الممارسات التي ينبغي أن تسعى الجهات الحكومية إلى الوفاء بها؛ و
- تضع الحد الأدنى من المعايير الإلزامية التي يجب على الجهات الحكومية الامتثال لها.

وتغطي هذه المعايير كلا من الحوكمة وإجراءات العمل داخل الجهات الحكومية، وكذلك المعايير التقنية التي ينبغي الالتزام بها على مستوى مجموعات البيانات الفردية.

وتتبع كل وحدة من الوحدات لدليل بيانات دبي هيكلاً مشتركاً يقدم إيضاحات بشأن:

- الشخص المسؤول في الجهات الحكومية عن ضمان الامتثال للمتطلبات ذات الصلة
- عناصر الوحدة التي تمثل أفضل الممارسات الاختيارية الموصى بها، والعناصر التي تمثل المتطلبات الإلزامية بموجب قانون بيانات دبي
- العملية الإجرائية الواجب اتباعها، وكيفية ارتباطها بإجراءات الامتثال الأوسع نطاقاً لبيانات دبي.